محضر الاجتماع الثامن
للجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة للمنظمة

الرباط، 28 و29 و30 نوفمبر 2022

محضر الاجتماع الثامن

للجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة للمنظمة

28 و29 و30 نوفمبر 2022

عقدت لجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة للمنظمة العربية بدعوة من معالي أمينها العام اجتماعها الثامن خلال الفترة الممتدة من 28 إلى 30 نوفمبر 2022 بمدينة الرباط بالمملكة المغربية، في إطار أعمال اللجان التمهيدية السابقة لاجتماع المجلس التنفيذي للمنظمة.

وقد شارك ممثلو الأجهزة الأعضاء التالي ذكرهم في الاجتماع:

المملكة المغربية/ المجلس الأعلى للحسابات

- **السيد/ عزيز مولاي ادريس**	رئيس اللجنة

المملكة العربية السعودية / الديوان العام للمحاسبة

- **السيد/ رشاد قاسم**	نائب رئيس اللجنة

الأمانة العامة للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة

- **السيد/حسام الدين القزي**	مقرر اللجنة

المملكة الأردنية الهاشمية/ ديوان المحاسبة

- **السيدة/ عبيدة أبو حمد**	عضو
- **السيد/ خلدون أبو نوار**	عضو

سلطنة عمان/جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة

- **السيد/ ذهل النبهاني**	عضو
- **السيد/ يعقوب العوفي**	عضو

دولة فلسطين / ديوان الرقابة المالية والإدارية (عن

- **السيدة/ صبا البرغوثي**	عضو

- السيد/ ثلجي شومان	عضو
- السيد/ محمد الدغامين	عضو

دولة الكويت/ ديوان المحاسبة

- السيد / عبد الله الشيتان	عضو
- السيد/ طلال الوهيب	عضو

جمهورية مصر العربية/ الجهاز المركزي للمحاسبات

- السيد/ خالد البسيوني	عضو

دولة ليبيا/ ديوان المحاسبة

- السيد/ منصور خليفة	عضو

المملكة المغربية/ المجلس الأعلى للحسابات

- السيد/ حسن النمراني	عضو
- السيد/ محمد حنين	عضو
- السيد/ عبد الكريم جغيلفة	عضو
- السيد/ كمال مختاري	عضو

وقد تعذر حضور ممثلي ديوان الرقابة المالية الاتحادي في جمهورية العراق.

افتتح السيد / عزيز مولاي إدريس (رئيس اللجنة) الاجتماع، ورحب بأعضاء اللجنة وأثنى على ما تم إنجازه خلال الفترة السابقة برئاسة ديوان المحاسبة بدولة الكويت. وأحال الكلمة للسيد / عبد العزيز كولوح، الكاتب العام للمجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية، الذي ألقى كلمة ترحيبية بالحضور نوه فيها بدور اللجنة والمنظمة عموما في دعم الأجهزة في مجال الرقابة على أهداف التنمية المستدامة.

وباشرت اللجنة، على إثر ذلك، أعمالها وفق البنود الواردة بجدول الأعمال.

البند الأول: إقرار مشروع جدول الأعمال

استعرض السيد/ عزيز مولاي إدريس (رئيس اللجنة) مشروع جدول الأعمال، وفقا للتالي:

البند الأول: إقرار مشروع جدول الأعمال

البند الثاني: تسليم عهدة رئاسة اللجنة من الرئيس السابق للرئيس الجديد.

البند الثالث: انتخاب نائب لرئيس اللجنة.

البند الرابع: النظر في تقرير اجتماع مرحلة التخطيط لمهمة الرقابة التعاونية حول الهدف الفرعي 4-1 "التعلم الجيد".

البند الخامس: النظر في مؤشرات المخطط الاستراتيجي 2023-2028 في علاقة بالرقابة على أهداف التنمية المستدامة وفي المشاريع والأنشطة ذات العلاقة

البند السادس: إعداد الخطة التشغيلية للجنة للعام 2023 وتوزيع الأعمال على أعضاء اللجنة.

البند السابع: ما يستجد من أعمال

البند الثامن: تحديد مكان وموعد الاجتماع القادم للجنة.

وطلب من السادة أعضاء اللجنة تقديم المقترحات أو التعديلات التي يرونها مناسبة، وأشار ممثل الأمانة العامة إلى أنّه لم ترد على الأمانة مقترحات لإدراجها بالبند السابع "ما يستجد من أعمال" واقترح لذلك حذف هذا البند من جدول الأعمال وإعادة تنسيقه على هذا الأساس.

وقد تمّ بناء على ذلك إقرار ترتيب وتنسيق بنود جدول الأعمال ليشتمل على 7 بنود وتمّ إقراره من قبل جميع أعضاء اللجنة وفقا للتالي:

البند الأول: إقرار مشروع جدول الأعمال

البند الثاني: تسليم عهدة رئاسة اللجنة من الرئيس السابق للرئيس الجديد.

البند الثالث: انتخاب نائب لرئيس اللجنة.

البند الرابع: النظر في تقرير اجتماع مرحلة التخطيط لمهمة الرقابة التعاونية حول الهدف الفرعي 4-1 "التعلم الجيد".

البند الخامس: النظر في مؤشرات المخطط الاستراتيجي 2023-2028 في علاقة بالرقابة على أهداف التنمية المستدامة وفي المشاريع والأنشطة ذات العلاقة

البند السادس: إعداد الخطة التشغيلية للجنة للعام 2023 وتوزيع الأعمال على أعضاء اللجنة.

البند السابع: تحديد مكان وموعد الاجتماع القادم للجنة.

البند الثاني: تسليم عهدة رئاسة اللجنة من الرئيس السابق للرئيس الجديد

ذكّر رئيس اللجنة بمرجع إجراء تسليم عهدة رئاسة اللجان والمتمثل في أحكام الفقرتين 1 و3 من المادة الخامسة من اللائحة التنظيمية للجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة للمنظمة. وقد أوصى المجلس التنفيذي ضمن قراره رقم 2022/359 م.ت (64) المتعلق بإعادة تشكيل اللجان الرئيسية والفرعية للمنظمة بتسمية المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية رئيسا للجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة، وقد أقرت الجمعية العامة في اجتماعها الرابع والعشرين ضمن قرارها رقم 2022/70 (ج.ع.14) المتعلق بانتخاب رؤساء اللجان الرئيسية للمنظمة مقترح المجلس التنفيذي وذلك عملاً بأحكام البند 1 من المادة 26 من النظام الأساسي للمنظمة.

وقد تم إعداد محضر لتسليم العهدة وقّع خلال الاجتماع من طرف الرئيس الجديد للجنة ورئيسها السابق إضافة إلى ممثل الأمانة العامة مقرر اللجنة (**المرفق رقم 1**)، وقد تضمّن المحضر حصرا للوثائق المعنية بالتسليم إضافة إلى قائمة الأعمال المتواصلة أو المؤجلة ومقترح توزيعها على أعضاء اللجنة في تركيبتها في الاجتماع السابع.

وقد اعتمد أعضاء اللجنة تمرير عهدة رئاسة اللجنة.

وتوصي اللجنة بعرض محضر تمرير عهدة رئاسة لجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة للمصادقة عليه من المجلس التنفيذي خلال اجتماعه القادم.

البند الثالث: انتخاب نائب لرئيس اللجنة

عرض رئيس اللجنة إطار البند المتمثل في الفقرة 1 . من المادة السادسة من اللائحة التنظيمية للجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة للمنظمة والتي نصت على أن "تنتخب اللجنة نائبا للرئيس لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد"، وتبعا لذلك فقد عممت الأمانة العامة خطابا على الأجهزة الأعضاء باللجنة عدى المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية الذي يضطلع برئاسة اللجنة وطلبت إفادتها بما إذا كانت ترغب في الترشح لهذه المهمة حتى يتسنى للأمانة العامة عرض الترشحات على اللجنة في اجتماعها الثامن. وقد عبر كل من الديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية وديوان المحاسبة الليبي والجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية عن رغبتهم في الترشح لهذه المهمة.

وبعد التصويت السري من الأجهزة المشاركة، تحصل الديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية على النسبة الأعلى من الأصوات.

وتوصي اللجنة بعرض انتخاب الديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية كنائب لرئيس اللجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة على أنظار المجلس التنفيذي للمصادقة عليه.

البند الرابع: النظر في تقرير اجتماع مرحلة التخطيط لمهمة الرقابة التعاونية حول الهدف الفرعي 4-1 "التعلم الجيد".

ذكّر رئيس اللجنة بمصادقة المجلس التنفيذي للمنظمة في اجتماعه الثالث والستين ضمن القرار رقم 2022/330 م.ت (63) على تعيين ديوان الرقابة الاتحادي بجمهورية العراق للاضطلاع بمهمة التنسيق والإشراف على مهمة الرقابة التعاونية على الهدف الرابع وتحديدا "الرقابة على الهدف 4-1 من خطة التنمية المستدامة 2030"، وأشار إلى ما تمّ النظر فيه خلال اجتماع مرحلة التخطيط في إطار هذه المهمة الذي احتضنته الجمهورية التونسية خلال الفترة من 01 إلى 4 نوفمبر 2022. ولتوضيح إطار نظر اللجنة في التقرير المعروض عليها، عرض مقرر اللجنة مسار البرنامج المتعلق بالهدف 4 منذ إدراجه بالمخطط الاستراتيجي للفترة السابقة مرورا بترجمة دليل مبادرة تنمية الانتوساي (الآي-دي-آي) للرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (ISAM) وصولا إلى الورشة التدريبية حول الرقابة على الهدف 4 باعتماد الدليل المذكور.

وبعد عرض التقرير (مرفق رقم 2)، **وافق أعضاء اللجنة على محتواه.**

وتوصي اللجنة بعرض تقرير اجتماع مرحلة التخطيط لمهمة الرقابة التعاونية حول الهدف الفرعي 4-1 "التعلم الجيد" على المجلس التنفيذي للمصادقة عليه.

البند الخامس: النظر في مؤشرات المخطط الاستراتيجي 2023-2028 في علاقة بالرقابة على أهداف التنمية المستدامة وفي المشاريع والأنشطة ذات العلاقة

قدّم رئيس اللجنة فحوى مذكرة البند والتي تم ضمنها التذكير بأنّ لجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة تولت خلال اجتماعها السابع دراسة مشروع المخطط الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2023-2028، وقد اعتمد المجلس التنفيذي النسخة النهائية من الخطة الاستراتيجية عبر القرار رقم 2022/364 م.ت (64) وتم إقراره من الجمعية العامة عبر القرار رقم 2022/67 (ج.ع.14). كما عرض

السيد/ عبد الله الشيتان، رئيس اللجنة السابق، المراحل التي مر بها إعداد الخطة من الاجتماع التشاوري الذي عقد خلال الفترة الممتدة من 28 إلى 30 مارس/آذار 2022 في إطار تنفيذ منهجية إعداد المخطط الاستراتيجي للفترة 2023-2028 والذي تم خلاله تقديم ومناقشة نتائج تحليل الاستبانات الداخلية والخارجية والمحاورات مع أصحاب المصلحة، وصولا إلى تواصل التنسيق بين لجنة المخطط الاستراتيجي ورئاسة اللجنة لتحديد المشاريع التي يمكن تنفيذها لتحقيق الأهداف التي تندرج ضمن مهام اللجنة والتي ضمّنت كلها تحت أولوية فرعية وحيدة وهي "دعم قدرات الأجهزة في الرقابة على أهداف التنمية المستدامة".

وتجدر الإشارة إلى أنّ المجلس التنفيذي أكد اضطلاع لجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة بموضوع الرقابة البيئية عبر القرار رقم 2022/359 م.ت (64) والذي أشار إلى إلغاء إحداث لجنة فرعية للرقابة البيئية.

ولتيسير العمل، تم اعتماد تقسيم العمل على 3 فرق ليتم بعدها مناقشة المقترحات خلال الاجتماع العام، وتمّ الاتفاق على ارسال استبيان للأجهزة لاستطلاع آرائها حول المجالات والأهداف والأنشطة التي ترغب في إدراجها في المرحلة القادمة من المخطط الاستراتيجي 2023-2028 وبأنّ المطلوب من أعضاء اللجنة خلال هذا الاجتماع هو إعداد خطة العمل السنوية لعام 2023 والذي يمر ضرورة عبر النظر في مؤشرات الأولوية الفرعية والبرامج والمشاريع التي تساهم في تحقيقها، لذلك، قام كل فريق بالنظر في:

- مدى توافق المؤشرات مع هدف الأولية الاستراتيجية ومدى إمكانية قياسها واحتوائها على تقييم للإنجاز أو للنتائج أو للأثر.

- مدى توافق البرامج والمشاريع والأنشطة المدرجة مع مؤشرات المخطط ومدى تغطيتها لهذه الأخيرة.

- تفصيل البرامج إلى مشاريع وآليات تنفيذ (ورشات ومقالات ورقابات تعاونية،..) وتحديد الفترة الزمنية لإعداد مذكرات المفاهيم.

وتم على إثر ذلك تجميع المقترحات في جدول وتمت مناقشتها من طرف جميع الأعضاء، كما تم تجميع المشاريع والأنشطة في إطار برامج متناسقة (**مرفق رقم 3**).

واعتمدت اللجنة المقترحات المنبثقة عن المناقشات لإعداد توزيع الأنشطة على السنوات الثلاثة الأولى من المخطط وإعداد الخطة التشغيلية لعام 2023.

البند السادس: إعداد الخطة التشغيلية للجنة للعام 2023 وتوزيع الأعمال على أعضاء اللجنة

ذكر رئيس اللجنة بأنّه تم خلال الاجتماع السابع دراسة مشروع المخطط الاستراتيجي للمنظمة، واعتمدته لاقتراح التوزيع السنوي لبرامج الأولويات الفرعية للأولوية الرابعة للمخطط الاستراتيجي 2023-2028 المتعلقة بالرقابة على أهداف التنمية المستدامة. كما قام أعضاء اللجنة خلال نفس الاجتماع بإعداد مقترح الخطة التشغيلية لسنة 2023 وفق النموذج المقترح من لجنة التخطيط الاستراتيجي والمصادق عليه مع إدراج مؤشرات إنجاز تفصيلية لكل نشاط وتم على هذا الأساس توزيع الأنشطة على الأعضاء والفرق.

كما أشار رئيس اللجنة إلى مصادقة المجلس التنفيذي خلال اجتماعه الرابع والستين عبر القرار رقم 2022/355 (م.ت 64) على تقرير لجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة للمنظمة في اجتماعها السابع وعلى صادق على تكليف ممثلة محكمة المحاسبات التونسية بإعداد تقرير نشاط اللّجنة لعام 2022، وأقر مقترح توزيع الأعمال بين أعضاء لجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة وتشكيل فرق العمل للغرض مع تعويض ممثلي الأجهزة المغادرة بممثلي الأجهزة المنضمّة حديثا. ينبغي لذلك أخذ التغيير في تركيبة اللجنة بعين الاعتبار.

إضافة إلى ذلك، وبالنظر إلى مصادقة المجلس من خلال نفس القرار على الورقة البحثية حول مراجعة التقارير الوطنية الطوعية في إطار الرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والإذن بنشرها واعتماد نتائجها والموافقة على إعداد دليل إرشادي يساعد الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة على القيام بدورها في مراجعة التقارير الوطنية الطوعية، فإن الأمر يستوجب إدراجه ضمن الأنشطة للتنفيذ من طرف اللجنة.

وتنفيذا لقرار المجلس التنفيذي رقم 2022/375 م.ت (65) في اجتماعه الخامس والستين الذي تم ضمنه التأكيد على أن يعقد اجتماعه السادس والستين عن بعد بتاريخ 21 ديسمبر 2022 وسيتضمن جدول أعماله أساسا المصادقة على برامج عمل هياكل المنظمة لسنة 2023، تولى أعضاء اللجنة استغلال مخرجات دراسة البند السابق من نفس الاجتماع والوثائق التي تم إعدادها من قبل أعضاء اللجنة في اجتماعها السابع لإعداد التوزيع السنوي لبرامج الأولوية الفرعية للأولوية الرابعة للمخطط الاستراتيجي 2023-2028 المتعلقة بالرقابة على أهداف التنمية المستدامة (**مرفق رقم 4**). كما قام أعضاء اللجنة خلال نفس الاجتماع بإعداد مقترح الخطة التشغيلية لعام 2023 وفق النموذج

المقترح من لجنة التخطيط الاستراتيجي والمصادق عليه (**مرفق رقم 5**) كما تم توزيع الأعمال بين أعضاء اللجنة كما يبينه الجدول **بالمرفق رقم 6**.

واعتمد أعضاء اللجنة الخطة التشغيلية لعام 2023 وتوزيع الأعمال بين أعضائها

وتوصي اللجنة بعرض الخطة التشغيلية لعام 2023 وتوزيع الأعمال بين أعضائها على المجلس التنفيذي للمصادقة عليهما.

البند السابع: تحديد موعد انعقاد الاجتماع القادم

تمّ إرجاء تحديد موعد ومكان الاجتماع القادم إلى تاريخ لاحق.

وفي نهاية الاجتماع، أكد رئيس اللجنة على شرفه لترأس اللجنة وتطلعه للعمل مع أعضائها، وحثهم على بذل الجهود اللازمة لتحقيق الخطة والإسهام في تقدم أعمال المنظمة وتقديم مخرجات ذات جودة لمجتمع الانتوساي، كما جدد الترحاب بالأعضاء وشكرهم على مجهوداتهم لإنجاح الاجتماع.

رئيس اللجنة	مقرر اللجنة
الأستاذ/ عزيز مولاي إدريس	السيد/ حسام الدين القزي (مكلف بمهمة بالأمانة العامة)